

الجاليات الإسلامية المهاجرة وتأثيراتها على السياسة الخارجية في أوروبا الغربية

يورجن نيلسون*

يشكّل الوجود الدائم للجاليات الإسلامية ظاهرة حديثة نسبياً بالنسبة لبلدان غرب أوروبا، على العكس من الشطر الشرقي للقارة الذي احتضن هذه الجاليات لقرون عدّة، وقد شكّل هذا التواجد الحديث هاجساً لكثير من الدول في كيفية التعايش معها.

على الرغم من تسمية هذه الجاليات بالإسلامية، إلا أنّها تشكّل خليطاً متنوعاً وغير متجانس من المجتمعات، ذلك أنّها قدمت من بلدان وقارات مختلفة، من آسيا وأفريقيا وأمريكا؛ ومع هذا هناك أرضية مشتركة تجمعها؛ حيث إنّ معظم أفرادها من حملة الشهادات العليا ومن الحرفيين والمهرة، وكذلك من طبقة التجار الصغار والكبار.

وفي ما يتعلّق بالأجيال الجديدة المولودة في أوروبا، فهي إلى تزايد مستمر؛ إذ إنّهم سكنوا أوروبا ولم تكن من صلة تصلهم ببلدانهم الأصلية، ولا يمثّل الإسلام بالنسبة لمعظمهم إلا بعداً واحداً من أبعاد ثقافتهم المتعدّدة، كما أنّهم قد لزموا الحد الأدنى من الواجبات والفروض الدينية، وإن كانت هناك شريحة منهم وهم المؤمنون، ينظرون إلى الإسلام كواجب ديني؛ لذلك نجدهم ملتزمين بجميع أو معظم الفروض الدينية. والشيء الأكيد، هو أنّ نسبة هؤلاء المؤمنين أعلى مقارنة بالمسيحيين، ولا شكّ في أنّ مثل

* رئيس مركز الدراسات الإسلامية والعلاقات الإسلامية - المسيحية في كلية سلي أوك في جامعة بيرمنجهام في المملكة المتحدة.

هذه الالتزامات الدينية تفضي إلى تقسيمات أعمق بين المسلمين، ليست المساجد المختلفة والانتماءات المذهبية المتقاطعة إلا بعض مظاهرها.

مع هذا، وكما هو معروف في المجتمعات، ليس هذه الجاليات فقط بل إن دينها أيضاً (الإسلام) يمتد عبر الإمبراطورية الأوروبية. وهناك ثلاث دول رئيسة في أوروبا الغربية تحتضن المهاجرين، هي بريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية، وترقى أصول الجاليات الإسلامية إلى المستعمرات السابقة في الكاريبي وشبه القارة الهندية، أما المهاجرون المسلمون في فرنسا فينتمون إلى أصول تعود إلى شمال وغرب أفريقيا. وبالنسبة للمهاجرين في ألمانيا فهم في غالبيتهم العظمى أتراك، نزحوا عن بلادهم؛ حيث تربطهما علاقات اقتصادية وسياسية، وتختلف عما هو موجود في إمبراطوريتهم. من جهة أخرى، ارتأت الدول الأوروبية الصغيرة استنساخ سياسة البلدان الثلاثة المذكورة في ما يتعلق بالمهاجرين، حيث شرعت بالفعل باتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بجذب المهاجرين.

وتعد فرنسا من أكبر الدول المضييفة للجاليات المسلمة؛ حيث يقطنها حوالي ٣ ملايين مسلم مهاجر، جاء ثلثا هذا العدد من دول المغرب العربي (الجزائر والمغرب وتونس)؛ حيث يناهز عدد المهاجرين الجزائريين وحدهم حوالي المليون مهاجر.

أما في ألمانيا، فيبلغ تعداد الجالية المسلمة هناك حوالي ١ / ٨ مليون شخص، ١ / ٥ مليون منهم من الأتراك والأكراد، ويزيد العدد عن هذا الرقم في بريطانيا، ثلثاه من مسلمي شبه القارة الهندية وشرق أفريقيا والباكستان، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وهم يشكلون أكبر جماعة مستقلة في بريطانيا. بالإضافة إلى مجاميع أخرى صغيرة مشكّلة من العالم العربي وإيران والصحراء الأفريقية وقبرص وتركيا. وفي هولندا هناك حوالي ١٥٠ ألف مهاجر مسلم من تركيا والمغرب، يضاف إليهم ١٠٠ ألف مهاجر مسلم جاؤوا من سائر البلدان الإسلامية مثل شبه القارة الهندية، وذلك من مجموع عدد المهاجرين في هذا البلد البالغ تعدادهم تقريبا ٤٠٠ ألف مهاجر.

أما في بلجيكا، فالمهاجرون المغاربة يشكلون حوالي نصف المهاجرين المسلمين البالغ عددهم ٣٠٠ ألف مهاجر، فيما يبلغ عدد المهاجرين الأتراك ربع هذا العدد، والبقية من مناطق شمال وغرب أفريقيا. وفي ما يتعلق بعدد المهاجرين في إيطاليا فالوضع شبيه بما هو عليه في بلجيكا؛ حيث تتوافر على نفس العدد من المهاجرين المسلمين وهم في غالبيتهم من عرب شمال أفريقيا والشرق الأوسط. وحول عدد المهاجرين المسلمين في أسبانيا، لا

توجد إحصائية دقيقة في هذا الشأن وذلك لوجود أعداد كبيرة من المهاجرين غير المسجلين (غير الشرعيين)، ولكن التخمينات تقدر عددهم بحوالي ٢٥٠ ألف مهاجر معظمهم من المغاربة. ويبلغ عددهم في الدول الثلاث، السويد وسويسرا والنمسا، زهاء ١٠٠ ألف مهاجر مسلم، الغالبية الساحقة منهم من الأتراك. أمّا في الدنمارك فيوجد حوالي ٦٠ ألف مهاجر مسلم ترجع أصولهم إلى إيران والباكستان والعالم العربي وتركيا. وأخيراً يشكل الأتراك والمغاربة السواد الأعظم من المهاجرين المسلمين في النرويج والبالغ عددهم ٠٤ ألف مهاجر.

تشير هذه الدراسات إلى أنه يعيش في العالم الغربي اليوم ما يربو على ١٠ ملايين مهاجر مسلم، ينظر إلى الغالبية العظمى منهم على أنهم أجنبي، ولا تزال لبعضهم ارتباطات وثيقة مع أسرهم وأقاربهم في بلدانهم الأصلية، لكنها تضعف وتفتقر مع الزمن ومع ظهور أجيال جديدة ونشأتها في أرض المهجر.

وهنا نجد أنفسنا أمام سؤال نحار في الإجابة عليه، ألا وهو: كيف يمكن لهذه الجاليات التي يبلغ عدد أفرادها في أوروبا ضعف سكان الدانمارك، وتتمركز في المدن المهمة ولها علاقات ثقافية قوية مع خارج أوروبا، كيف يمكن أن تعدم التأثير على السياسة الخارجية لأوروبا؟

في الحقيقة، هناك سلسلة من الوقائع التاريخية في هذا الشأن، يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار، منها أن مسجد لندن وباريس شيّدا برعاية حكومية وذلك قبل موجة الهجرة المكثفة إلى أوروبا، فمسجد باريس تأسس عام ١٩٢٩ وكان الهدف من تأسيسه آنذاك هو استقبال القوات المشاركة في الحرب الكونية الأولى والقادمة من شمال أفريقيا. في تلك الفترة، أطلقت بعض شرائح المجتمع في شمال أفريقيا شرارة الاحتجاجات ضدّ المستعمر الفرنسي.

أمّا مسجد لندن فقد تأسس عام ١٩٤٤ بترخيص من الحكومة وذلك مقابل السماح بتأسيس الكنيسة الرئيسية الإنجليزية في القاهرة.

من المؤكّد أنّه في الفترة التي حدثت فيها هذه التطورات، كان هناك مسلمون يقطنون في هذين البلدين (بريطانيا وفرنسا) وكان عددهم في فرنسا أكبر. وقد مارس زعماء هذه الجاليات ضغوطاً على حكومتي البلدين من أجل استصدار بعض التشريعات لصالحهم، ولعلّه كان ينظر إلى هذه الخطوات على أنّها داخلية بحتة، تمّت بإيحاء وتأثير من

السياسات الخارجية، وهو على النقيض مما تصبو إليه. من ناحية أخرى، فإنّ استحداث مقبرة ومسجد في مدينة برلين في عام ١٨٦٦ كانت من بواكير الإشارات على العلاقات السياسية والاقتصادية الوطيدة بين الدولة البروسية (ألمانيا) والدولة العثمانية.

والواقع أنّه مع تدفّق قوافل المسلمين في عقدي الخمسينات والستينات ظهرت بوادر نفوذ إسلامي على السياسة الخارجية، وأول بادرة في هذا الاتجاه هي قرار الحكومة البلجيكية الاعتراف بالدين الإسلامي أسوة بالديانات المسيحية الكاثوليكية والبروتستانتية واليهودية والكنيسة الإنجليزية وذلك في عام ١٩٧٤، في هذه الفترة تراوح عدد المهاجرين بين ٧٠ و ٨٠ ألف مهاجر؛ أي ما يعادل ضعف البروتستانتين. وفي الحقيقة أنّ الاعتراف الرسمي التمهيدي تمّ في عام ١٩٧١، لكن اتّخاذ قرار الاعتراف بشكل صريح وعلني تمّ بعد الأزمة النفطية في عام ١٩٧٢-١٩٧٤ عندما قرّر العرب استخدام النفط كسلاح سياسي في المعركة، وذلك في أعقاب حرب أكتوبر في عام ١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل، من هنا يجب أن ينظر إلى الخطوة البلجيكية على أنّها استجابة للضغوط الخارجية وسعيًا للحصول على مكاسب سياسية خارجية، وإن كانت تتضمن إحقاق حقوق الجاليات المسلمة.

وفي السياق نفسه، جاء قرار الحكومة الإيطالية بتقديم الدعم السياسي لبناء المسجد الكبير في روما في نهايات عقد السبعينات من القرن الماضي؛ حيث فسّر على أنّه إحدى تداعيات زيارة رئيس الوزراء الإيطالي إلى العربية السعودية. وفي الفترة الزمنية الممتدة بين هذين الحدثين المشار إليهما آنفاً، شهدت أواخر عقد السبعينات وقائع مهمة ومعقّدة بين ألمانيا الغربية وتركيا، لعبت فيها المنظمات الإسلامية دوراً حيوياً؛ إذ إنّه مع تصاعد أزمة السلطة في تركيا، برزت على السطح وبشكل جليّ نشاطات الأحزاب السرية المختلفة ضدّ السلطات التركية، حيث كانت (الأحزاب) مجهزة تجهيزاً كاملاً، ومدعومة من قبل الجاليات المهاجرة خاصة الجاليات التركية في ألمانيا، وقد أفرزت هذه الوقائع تقارباً بين الأحزاب اليسارية والجماعات الكردية، من قبيل الجماعات القومية الانفصالية الكردية، والفئات الشيوعية الماركسية.

وفي الجانب الآخر، أدّت تلك التطورات إلى ظهور اتحاد جمع تحت لوائه الجماعات الإسلامية المعارضة والمعادية لبادئ العنف في عقد العشرينات ولصالحه عقد الأربعينات. اتحاد الجماعات هذا، ضمّ أحزاباً ذات اتجاهات مختلفة بدءاً بالمعتدلة وصولاً

إلى اليمينية المتطرفة، وكذلك الأحزاب الإسلامية ذات الاتجاهات القومية التركية، حتى جاءت الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ لتعطي زخماً معنوياً للاتجاه الإسلامي في تركيا.

في سبتمبر من عام ١٩٨٠ وصل العسكر إلى الحكم بانقلاب عسكري، وطراً تحول على سياسة الحكومة إزاء المنظمات الإسلامية المرتبطة بأنقرة في بون. إذ وقعت الحكومة العسكرية على اتفاق بون، لتقبض بموجبه على أزمة المنظمات الإسلامية التركية الموجودة في ألمانيا. وكان قسم الشؤون الدينية المسمى (ديانت) ومقره مكتب رئيس الوزراء الوسيلة الرئيسية بيد الحكومة.

في الجانب الآخر، أعطت الحكومة الألمانية موافقتها على أن يرسل قسم (ديانت) المذكور الأئمة والطلبة إلى ألمانيا لإدارة المساجد لدورة خاصة أمدها خمس سنوات عادة. في عام ١٩٨١ افتتح (ديانت) مكتباً له في مدينة كولن الألمانية، حيث كان يعرف في البداية باسم (...دي آل تي أي بي) في الأوساط التركية، وقد تمكّن (ديانت) من نشر نفوذه بنجاح في أوساط المسلمين، بحيث إنّه مع نهاية عام ١٩٨٠، خضعت - بحسب التقديرات - حوالي نصف أو ثلثي مساجد الأتراك لإشرافه.

كان من حصيلة هذه الإجراءات إجهاض أي محاولة للضغط على المسلمين الأتراك في ألمانيا، وبالتالي انتهاج سياسة تخدم المصالح التركية في النهاية. في كل مناسبة كانت تضعف الضغوط فيها وتقل، كان ذلك يتيح للحكومة الألمانية تناقص احتمالات اكتساب الأتراك للمواطنة الألمانية وجعلها في أدنى مستوى، وبالتالي ضمان إقصائهم عن المشاركة في أي عملية أو نشاط سياسي.

وهكذا، فقد كان واضحاً تماماً أنّ حكومة أنقرة قد عقدت العزم خلال عقد الثمانينات على الحيلولة دون استغلال الجالية التركية في ألمانيا كقاعدة لانطلاق نشاطات المعارضين لنظام الحكم التركي، لكن مع ذلك لم تغيّر هذه المسألة من نظرة الحكومة الألمانية تجاه الحكومة التركية في ما يتعلق بالضغوط المذكورة. على سبيل المثال، لم يحظ طلب الحكومة التركية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بموافقة الحكومة الألمانية، في حين - وفي وضع مشابه - رأينا كيف بذلت الكنيسة الكاثوليكية جهوداً كبيرة من أجل حمل الحكومة الألمانية على ممارسة الضغوط على الاتحاد الأوروبي للاعتراف بكرواتيا وسلوفينيا في عام ١٩٩٢.

الجاليات بوصفها ملجأ للمعارضة:

دأبت الجاليات المسلمة على توفير ملاذ آمن واستراتيجي للمهاجرين المسلمين المحسوبين على المعارضة السياسية ضد بلدانهم الأصلية . ففي أثناء حرب الاستقلال الجزائرية، أدرك المسؤولون في الحكومة الجزائرية آنذاك أن الدعم الرئيس للثوار كان يأتي من الجالية الجزائرية في فرنسا، وقد اعتقل في حينها عشرات الآلاف من الجزائريين لتجفيف منابع هذا الدعم . وفي مثال آخر، أعلن مراراً أن القسم الأعظم من الدعم الذي تلقاه تنظيم الأخوان المسلمين السوري خلال السنوات ١٩٧٩ - ١٩٨١ كان مصدره المركز الثقافي الإسلامي في آخن بألمانيا، وربما كانت هناك بعض المبالغة في تقدير حجم ذلك الدعم، إلا أنه من خلال نظرة فاحصة في الخريطة السياسية يتبين أن المركز المذكور ومراكز أخرى مشابهة في ألمانيا كانت بمثابة الملاذ الآمن لهذا التنظيم، فضلاً عن أنها وفرت أشكالاً أخرى من الدعم، سواء للمعارضين السوريين أم لبقية التنظيمات السياسية في المنفى .

أمّا بقية الجماعات الأجنبية الصغيرة، فكانت على اتصال مع الجماعات الألمانية السريّة؛ حيث كانت تقدّم خدمات مشابهة ومحدّدة للجماعات الفعّالة في الشرق الأوسط .

مبررات التأثير والتأثر:

هناك أربعة عوامل مهمّة تبرّر بحثنا هذا الذي يتناول مدى التأثير الذي تتركه الجاليات الأجنبية المتواجدة في أوروبا على مسار السياسة الخارجية الأوروبية، هذه العوامل هي: قضية سلمان رشدي، حرب الخليج، حرب البوسنة، وحركة الإسلاميين في الجزائر .

قضية سلمان رشدي:

بالنسبة لقضية رشدي، ينبغي أولاً أن نفصل بين بعدين مهمّين فيها، الأول، هو أن هذه القضية لم تكن سوى مسألة داخلية بحثة؛ حيث قامت مختلف الجماعات الإسلامية بمنع تداول كتاب الآيات الشيطانية وجمعه من المكتبات . لقد بدأت هذه التحركات مباشرة بعد طبع الكتاب ونشره، ولم يستقطب الكتاب اهتمام الرأي العام إلا بعد أربعة أشهر من نشره؛ أي عندما أحرق المتظاهرون الغاضبون نسخاً منه خلال مسيرة لهم في مدينة برادفورد في عام ١٩٨٩ . وبعد ذبوع خبر هذا الكتاب ووصوله إلى مسامع الحكومات الإسلامية

عملت العديد من المنظمات الإسلامية في بريطانيا على التنبيه إلى جوهره المعادي للإسلام، حينذاك اتخذت المسألة منحىً سياسياً وأصبحت عامل ضغط على السياسة الخارجية بلغ أوجه مع إصدار آية الله الخميني (رحمه الله) فتواه الشهيرة بارتداد الكاتب وذلك في شباط عام ١٩٨٩.

من هذه الزاوية، دفعت تعقيدات القضية إلى أن تتخذ بعداً دولياً، أمّا في بريطانيا فكانت الأبعاد الداخلية والخارجية للقضية لا تزال تتفاعل، والأمر الجدير بالملاحظة أنه سُمِحَ للجاليات الإسلامية في دول أوروبا الغربية - مع استثناءات قليلة - بنشر مقاطع موجزة عن كتاب رشدي بمختلف اللغات. ومما لا شك فيه أن فتوى الإمام الخميني بعثت الأزمة من جديد بين إيران وتلك الدول، لكنّ الذي عقّد الأزمة هو الشكوك التي حامت حول طبيعة الردّ الذي سيصدر عن بقية الدول الإسلامية.

ومع تجميد بريطانيا لعلاقاتها السياسية مع إيران وتأزم روابط إيران بسائر الدول، خرجت الأزمة عن نطاق سيطرة وزراء خارجية الدول الأوروبية، وفي ذات الوقت، كانت ارتدادات الزلزال لا تزال تتوالى في داخل بريطانيا، ما حدا بالحكومات المحلية والمركزية إلى التحرك لضبط المجتمعات الإسلامية والتحقّق من نواياها الحقيقية، وتمّ اتّخاذ جميع الإجراءات الرسمية وغير الرسمية للإبقاء على تلك الاتّصالات.

الحرب على العراق:

بعد ١٨ شهراً بردت حرارة الحدث مع اشتعال نيران الغزو العراقي للكويت، وعندما تبين أن بريطانيا وفرنسا وباقي الدول الأوروبية تستعدّ للحلّ العسكري ضدّ العراق، أطلقت صيحة التضامن الإسلامي من العراق نفسه ومن معارضيه في الشرق الأوسط، وحينذاك هدّد العراق باستخدام سلاح الاغتيالات ضد أعدائه.

في بريطانيا وفرنسا، الدولتان الرئيستان في الصراع، تمّ اعتقال مئات الأشخاص ممن كان يشتبه بأنهم يشكّلون خطراً على الأمن القومي، وحالت فرنسا دون نشر الصحف المدافعة عن العراق، مثل صحيفة القدس العربي الفلسطينية التي تصدر في لندن. وأفادت التقارير الصحفية حينها أن فرنسا كانت تخشى ردود فعل الجاليات المسلمة تجاه سياساتها، حيث كان البعض يطالب بأن تتخذ تلك السياسات مساراً أكثر توازناً.

أمّا في بريطانيا فكان الوضع يميل لصالح الحكومة، حيث أجمعت وسائل الإعلام كلّها

تقريباً على دعم الموقف الرسمي، عدا خلافات محدودة في أوساط المجموعات السياسية الصغيرة والكنيسة والأقليات المسلمة، وكانت أصابع الاتهام بالخيانة توجّه إلى المعارضين المسلمين بصورة تلقائية، بالضبط مثلما حصل مع قضية سلمان رشدي التي انقسم الموقف الداخلي بشأنها وأدت إلى مشاركة أوسع للشباب المسلم في القضايا السياسية. في هذه الفترة تأسس برلمان مسلمي بريطانيا، وقدم الحزب الإسلامي في بريطانيا مرشحيه لخوض انتخابات المجالس المحلية، ولم يؤد ذلك فقط إلى فوزهم في الانتخابات، بل ساعد أيضاً على تسليط الضوء على اهتماماتهم.

لقد برهنت الجاليات الإسلامية في أوروبا الغربية على روح المسؤولية في مشكلتي سلمان رشدي وحرب الخليج، والمسألة الأهم كانت مخالفتهم لسياسات حكوماتهم، في حين أنّ المسؤولين الحكوميين كانوا يعبرون عن قلقهم من أوضاع الجاليات الإسلامية، وإمكانية استغلالهم من قبل الدول الأجنبية كجماعة ضغط داخلي (لوبي)، ولكن طبعاً لم يكن ثمة دليل على فاعلية وتأثير تلك الضغوط، عدا حالات كانت الضغوط فيها محسوسة، وذلك بسبب اتخاذ بعض القرارات. والعامل الآخر الذي حدّ من تأثير تلك القرارات تشرذم الصف الإسلامي.

حرب البوسنة:

بالنسبة لحرب البوسنة، كانت الشكوك أقل حيال عدم تفاهم الجاليات الإسلامية في أوروبا بشأنها، إذ إنّ الرّوى كانت متحدة، وهذه المسألة تنبئ عن حقيقة واضحة ألا وهي أنّه نادراً ما تتأثر السياسة الخارجية بصورة مباشرة بضغوط الرأي العام الداخلي. فالدعم الإسلامي لحكومة البوسنة قد تزايد مع اتّساع سخط الرأي العام وفشل الحملات الصربية. لكن اجتماع هذه العوامل لم يكن له أثر محسوس على السياسات الرسمية للحكومات، فكلتا الحكومتين الفرنسية والبريطانية، كلّ حسب طريقتهما، ركّزتا تدخلهما العملي على الأهداف الإنسانية وفي أحيان كثيرة على التدخل العسكري المباشر. بصورة عامة، تمثّلت سياسة الاتحاد الأوروبي في مراقبة الأحداث عن بعد، وعدم اللجوء إلى أي عمل فيه مساس بكرامة روسيا. ومن ناحية ثانية، لم تحظ الرؤية الموحدة للولايات المتحدة ومسلمي أوروبا بإلغاء الحظر التسليحي على حكومة البوسنة بموافقة الاتحاد الأوروبي.

الغرب وديمقراطية الجزائر:

ولا بأس هنا في إعطاء تقييم سريع حول العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد إبطال نتائج الانتخابات العامة في عام ١٩٩٢. جاء صعود جبهة الإنقاذ الإسلامية الجزائرية كنتيجة طبيعية لتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر أواسط الثمانينات، وقد أثار هذا الصعود قلقاً للحكومة الفرنسية، ويعود هذا القلق في أحد جوانبه إلى مناهضة الإسلاميين لجميع الأيديولوجيات العلمانية بما فيها نموذج الحكم الجمهوري العلماني العريق الجذور في القوانين الفرنسية. وأحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تبني هذا النموذج العلماني، هي الأحداث التي أدت إلى إصدار قانون عام ١٩٠٥، وكان قانوناً معادياً للدين، وقد عارض وبشكل صريح الأديان التقليدية والكنيسة الكاثوليكية في روما. كما أن انتشار نفوذ حركة (Foiépratique) في أواسط الثمانينات أشاع ارتياحاً في أواسط المراقبين الفرنسيين القلقين، مع ذلك فإن هذه الحركة كانت تمثل قسماً متكاملاً يتفرع عن حركة «جماعة الدعوة» التي كانت تؤمن بالتقوى والصمت، وكانت أصولها تعود إلى شبه القارة الهندية.

قضية الحجاب:

أثارت مسألة الحجاب في سبتمبر عام ١٩٨٩ وما تلتها من ردود فعل فرنسية تجاه الشرق الأوسط، موجة عارمة من الإرهاب، وكان هناك شعور بالخشية من احتمال تزايد ضغط المهاجرين في فرنسا خصوصاً من معاقلة في الجنوب، وكانت هذه الخشية على علاقة عضوية بتزايد الدعم لجبهة الإنقاذ الإسلامية الجزائرية جراء اكتساحها انتخابات المجالس المحلية في الجزائر. وفي خضم الجوار التي كانت تشير إلى فوز أكيد للجبهة المذكورة في تلك الانتخابات، احتدمت المناظرات العامة في المحافل العلمية الفرنسية على درجة عالية من الشدة وبشكل غير مسبوق علماً أنه في فرنسا قلماً تطرح القضايا العامة للمناظرات التلفزيونية ووسائل الإعلام العامة الأخرى، بالمقارنة مع غيرها من الدول الأوروبية. وعمت موجة من عدم الارتياح في فرنسا لإلغاء الجيش الجزائري نتائج الانتخابات، ولكن، بعد هذه الأحداث، كيف كانت ملامح السياسة الفرنسية إزاء الجالية الجزائرية في فرنسا، وإزاء الجزائر؟ خاصة وأن موجة الاعتقالات التي شملت الإسلاميين الجزائريين في فرنسا كانت تؤكد ببطء فهم المسؤول الفرنسي الذي صرح بأن: جميع

الناشطين المسلمين في فرنسا أياً كانت برامجهم السياسية، هم من نشطاء جبهة الإنقاذ الإسلامية أو أنهم استراتيجياً يحسبون على الجبهة المذكورة، وليس ثمة انسجام البتة بين أفكارهم ومعتقداتهم وبين الأفكار والأساليب والأهداف العالمية الشمولية.

وبدا واضحاً أن المسؤولين الفرنسيين بهذا التصريح، لم يؤكدوا فقط على عدم كفاءتهم السياسية، وإنما كشفوا عن الوجه العنصري التقليدي لأوروبا وعقدة الأجنبي أو رهاب الأجنبي الذي يسيطر على عقولهم. وقد جوبه الأمر على الصعيد الدولي باعتراضات سياسية، لدرجة أن الجبهة الوطنية حثت الأحزاب اليمينية المركزية على المشاركة في التصويت لترفع رصيدها من الآراء.

وربما كان القلق يساور المسؤولين الفرنسيين من وجود أقلية مسلمة داخل حدود أوروبا تعمل كطابور خامس للقوى الخارجية، وأصول بعض أفراد هذه الأقلية ترجع إلى دول الجوار في الشمال الأفريقي، وباعتقادي أننا لو نظرنا إلى الأمر من الجهة المقابلة فسيكون الخطر أكثر وضوحاً؛ أي أن كل تدخل ديني سافر في الأيديولوجية العلمانية للحكومة الفرنسية - أو لنقل المعادية للدين - سيعتبر بمثابة تهديد حقيقي.

تقييم واستنتاج:

من خلال مراجعتي وتمحيصي لهذه العوامل لم أقنع بعد بأن الإسلام يشكل تهديداً حقيقياً، نعم، قد تتدخل عوامل قومية ومصالح وطنية في حالات خاصة، إلا أن القول بأن الإسلام عامل تأزيم هو مجانبة للحقيقة والواقع.

النتيجة الوحيدة التي يمكن استخلاصها، هي أن الجاليات المسلمة في أوروبا لم تمارس تأثيراً يذكر على السياسة الخارجية الأوروبية، بيد أنه لا نضمن أن تكون كذلك في المستقبل، إذ إنه من المحتمل أن تتغير المعادلة في المستقبل القريب.

آليات لتفعيل الدور الإسلامي:

ومن المفيد هنا أن نناقش الوسائل والأساليب التي يمكن للجاليات المسلمة بواسطتها أن تؤثر على السياسة الخارجية، ولكن قبل ذلك لا بد لنا من الإحاطة بعاملين مهمين: الأول، وهو أنه ينبغي لنا أن ندرس نمطين من الحركات بالاستناد إلى أهدافها ودورها في الجاليات المسلمة في أوروبا وأساليبها في تحقيق تلك الأهداف؛ الثاني، وهو أننا بحاجة إلى دراسة دقيقة عن الدور الذي تلعبه هذه الجاليات المسلمة.

وإذا أردنا لهذه الدراسة النجاح، لا بدّ من الخوض أولاً في أربع حالات تميّز الحركات الإسلامية في أوروبا:

الحالة الأولى: إنّ بعض هذه الحركات تحظى بدعم وتأييد بلدانها الأصلية، ولقد تحدثنا في سطور مضت عن مكتب الشؤون الدينية في الحكومة التركية (ديانت) والدعم الذي تقدّمه في مدينة كولن بألمانيا؛ إذ يتدفق الموظفون الأتراك عن طريقها إلى المساجد في ألمانيا وسائر المراكز الأخرى. وإن لارتباط هؤلاء الموظفين بالحكومة التركية أهمية قصوى؛ لهذا فإن فترة انتدابهم من قبل حكومتهم خمس سنوات، وهي (الحكومة التركية) تريد التقليل من فرص هيمنة الحكومة الألمانية على الزعامة الدينية إلى أدنى مستوى.

في خطوة غير مسبوقة، قامت جماعة مغربية بسلسلة عمليات في فرنسا على أحد المقرات الذي تأسس عام ١٩٧٣، وعلى الرغم من أنّ بلجيكا وهولندا لم يكن لهما أي تنسيق مع الدولة المضيفة، إلا أنّهما حافظتا على علاقاتهما مع الإدارة المغربية لهذه الجماعة.

في هولندا، يستطيع الأجانب الاشتراك في الانتخابات المحلية، والتصويت لممثليهم، وقد حقّق المسلمون نجاحات في تلك الانتخابات، وكانت هذه إشارة تبين عمق العلاقة التي تربط المسلمين ببعضهم. في المرّة الأولى التي سمحت السلطات الألمانية للأجانب بالاشتراك في الانتخابات المحلية، قام عدد كبير من الناخبين المغاربة بتسجيل أسمائهم، وقتها كشف المسؤولون المغاربة عن عدم رغبتهم في اشتراك مواطنيهم في الانتخابات الألمانية، ما حمل الكثير من المرشّحين على سحب ترشيحهم، كما انصرف عدد كبير منهم عن الاقتراع، والأمر الملفت للاهتمام أنّ الحضور المغربي والتركي في المسيرات الاحتجاجية التي كانت تقام ضدّ سلمان رشدي، كان قليلاً جداً.

ومن المنطقي أن تعمل هذه الحركات الإسلامية بما تحمل من توجّهات على خدمة مصالح بلدانها الأصلية، آملة من وراء ذلك الحماية والحيلولة دون إبعاد المعارضين لسياسة البلد المضيف أو التضييق عليهم في أوروبا.

بالنسبة لتركية وألمانيا، كان هناك تعاون وتنسيق مستمران بين البلدين في هذه القضايا وعلى جميع الأصعدة، في حين لم يرق هذا النموذج لباقي الدول الأوروبية، ما جعلها تمتنع عن التعاون في هذه المجالات، على سبيل المثال، كانت السويد تفرض حظراً على استقبال المعلمين لتدريس اللغة الأم، والأئمة لإمامة مساجد المسلمين.

الحالة الثانية: حافظت بعض الجماعات على الطابع غير السياسي لها، وركّزت جهودها على استقطاب أعضاء جدد، وتقديم الخدمات لحمايتها، مع ذلك فإنّ هذه النشاطات غير السياسية لها أهميّتها الخاصة مثل الرفاه الاجتماعي، وإكمال الدراسة، وتشجيع الأفراد المسلمين على التقوى. هذه الجماعات تتجنّب الخوض في المسائل السياسية سواء أكان في البلد الأصلي أو المضيف، وإن كان لا بدّ من الخوض فيقصر ذلك على مجالات ضيّقة من قبيل الدفاع عن حرية تحرّكها، وخير مثال على ذلك نشاطات الجماعة الدعوية.

الحالة الثالثة: بعض الحركات لديها برنامج سياسي محدّد، ولكن في الأعمّ الأغلب يتعلّق هذا البرنامج بدورها في البلدان الأصلية بعيداً عن الساحة الدولية، وتندرج في هذا الإطار العديد من المنظمات الصوفية والطرق الصوفية؛ حيث إنّ بعض الطرق الصوفية في غرب أفريقيا وبخاصة السنغال وشبه القارة الهندية قد اختارت الصمت، وبهذا الصمت استطاعت أن تكسب أنصاراً لها في أوساط الناس في الفترة الأخيرة. لسنوات مديدة لم يكن لهذه الجماعات حضور يذكر في بريطانيا، أمّا في الخارج، فيقول المراقبون: إنّ الطريقة الصوفية قد تلاشت مع نزوح هؤلاء، حتى عاودت نشاطاتها من جديد في منتصف عقد الثمانينات، والفضل في ذلك يعود إلى الباحثين المخضرمين الذين عملوا في هذا المجال سابقاً، حيث كانت نشاطاتهم مشهودة، وربما يكون هذا أحد الأسباب الذي وضع هذه النشاطات في إطار تشكيلات منظمة ومبرمجة، وإلى حدّ ما بسبب انخراطها في بعض الجماعات البريطانية. في الوقت الراهن، تلعب هذه الجماعات دوراً مهماً في حياة المهاجرين المسلمين من أبناء شبه القارة الهندية.

من ناحية ثانية، فإنّ مشاركة هذه الجماعات في قيادة الحياة السياسية في بريطانيا يتركّز على المستويات المحلية وذلك بهدف تحسين أوضاعها. أمّا في فرنسا، فإنّ الطرق الصوفية الوافدة من مناطق غرب أفريقيا ذات تشكيلات أكثر تنظيماً مقارنة بتلك الوافدة من شبه القارة الهندية.

الحالة الرابعة: قليلة هي الجماعات التي تحمل هوية سياسية صريحة وواضحة. والسؤال المطروح دوماً في هذا المجال: ما هو اتّجاه بوصلتها السياسية؟ غالباً ما تكون الإجابة، إنها بلدانها الأصلية، وفي هذه الحالة، يشكّل المهاجرون الجدد إلى أوروبا كتلة تقع خارج سيطرة الدولة والقيود الرسمية للبلد الأصلي؛ وهي بالضبط الظاهرة التي

تسعى إلى ترسيخها دولة مثل تركيا لتقبض بيد من حديد على السياسة الدينية في ألمانيا، ولكن ليس من فارق يفصل بين هذه الجماعات المعارضة للبرنامج السياسي الإسلامي في البلد المضيف مع باقي الجماعات المعارضة، سواء أكانت الجالية الكردية التركية في السويد أم الجماعات المعارضة العراقية في لندن. وربما يتولد إحساس بالتعاطف في واقعة أو ظرف معين طارئ عندما تزداد أعداد المهاجرين، كما حدث مع القضية الكشميرية في بريطانيا، ولكن مهما تكن الواقعة، فإن ممارسة ضغوطهم على الدولة المضيفة لتغيير سياساتها هو أكثر أهمية بالنسبة للبلد الأصلي منه للمهاجرين، وبالنتيجة تصبح النزاعات المتولدة في الغالب إحدى قضايا الأمن الداخلي.

لا أريد إنكار أهمية وتأثير هذه الحالات الأربع المذكورة، لكن باعتقادي، أنه إذا كانت ثمة تأثيرات، فإنها تجلت بصورة رئيسة في السياسة الخارجية للبلد الأصلي، وفي السياسات الداخلية للبلد المضيف على الصعيد الوطني والقومي.

العامل الثاني الذي ينبغي أن يناقش بصورة إجمالية، هو الاستثمار، خاصة وأنه يمثل العامل الرئيس للقلق الكامن في وجدان الرأي العام. لا شك في أن العديد من المنظمات غير المستقلة تتلقى دعماً عن طريق الاستثمارات الخارجية، ولكن بمرور الوقت انحسر هذا الدعم وتقلصت مدياته. إن تزايد أعداد المساجد الجديدة من خلال البناء أو الشراء يتم بواسطة منابع المالية للجاليات المسلمة، وقد ظهر أخيراً جيل جديد من أئمة المساجد، أغلبهم يعملون بنصف دوام أو أنهم انخرطوا طوعياً في هذا العمل.

إذا استثنينا بعض المنظمات المحسوبة على الحكومة عملياً كمنظمة (DITTB)، فهناك تساؤلات عديدة مطروحة حول حقيقة النفوذ الذي يمكن أن يكون لهذه الاستثمارات من الناحية العملية. على سبيل المثال: فإن مسجد صدام حسين في مدينة بيرمنجهام البريطانية شيد بأموال الحكومة العراقية، لكن لم يبق منه اليوم شيئاً سوى اسمه، وفي السياق نفسه، طالما اتُّهمت المؤسسة الإسلامية في لستر بالعمل لصالح الحكومة السعودية - لا جدال في أن هذه المؤسسة كانت قد تلقت في السابق دعماً مالياً من العربية السعودية - بيد أن الرؤى المشتركة مردها في الأغلب إلى هذا الدعم وليس إلى نتائجه.

بعد دورة من التعاون والتعاقد بين الكلية الإسلامية في لندن (التي شيدها الليبيون على أنقاض جمعية النداء الإسلامية) وبعض المنظمات التي تقع مقرات معظمها في مدينة برلوي، تلاشى هذا التعاون بسبب قضية سلمان رشدي.

مع اشتعال أوار حرب الخليج أدركت بعض البعثات الدبلوماسية السعودية أن ما قامت أو تقوم بتوظيفه من جهد ومال وقوى بشرية، إن هو إلا هواء في شبك ولن يحول دون وقوع الصدام مع الجاليات الإسلامية في بريطانيا أو على الأقل تحاشي استعدادها للنظام السعودي وذلك بسبب هزيمة العراق في تلك الحرب.

الخاتمة:

وأخيراً، مجموع العناصر المذكورة أعلاه أوجت إليّ بأنّ الجاليات الإسلامية في أوروبا لا تملك أدنى تأثير على السياسية الخارجية الأوروبية، ومتى ما لمسنا انعكاسات أو تأثيرات معيّنة في جانب معيّن، فالشيء الأكيد أنّها ليست نتيجة تحرك المسلمين، بل لأسباب عرقية ووطنية معروفة. صحيح أنّ تأثير الجاليات الإسلامية في أوروبا مشهود لكنّه يقتصر على محاور معيّنة في السياسة الداخلية مثل الحكومات المحلية والتعليم والصحة والرفاه الاجتماعي وما شابه. مع هذا، لا يبدو أنّها (الجاليات الإسلامية) ستشكّل تهديداً استراتيجياً في المستقبل المنظور، وحتى مع قبول هذا الافتراض، فإنّ احتمالات مثل هذا التهديد ستكون على المدى الطويل، وسيكون ذلك بسبب الحضور الإسلامي في أوروبا عن طريق التأثير على السياسة الخارجية وبصورة مباشرة من خلال النضال وممارسة الضغوط، وبصورة غير مباشرة بالتأثير على الرأي العام.

هذا الأمر يحظى بأهمية كبيرة، على الأخصّ بالنسبة للجيل الإسلامي الأوروبي بالولادة، فمثلاً نصف المسلمين الإنجليز هم من مواليد المملكة المتحدة، وعلاقات هؤلاء بالبلد الأصلي تفتقر وتضعف مع تعاقب الأجيال، مع استثناءات بسيطة في أنه يوجد بينهم من يحتفظ بهويّته الوطنية الأصلية ويحافظ عليها، أو قد يكون منهم من يحتفظ بهويّته الإسلامية ويرسخها عن سابق وعي وإرادة.

معلوم أنّ اللاعبيين الأصليين الذين بإمكانهم تعبئة المسلمين والتأثير على البلد المضيف يُوجّهون من قبل أحزاب البلد الأصلي، وليس هذا بالأمر الغريب، وهي نفس السياسة التي مارستها القوى الأوروبية مع الجاليات غير المسلمة ضدّ الدولة العثمانية، ومن يدري قد يكون لهذه الضغوطات تأثيرات في تعديل سياسات الدول الأوروبية وجعلها أكثر اعتدالاً وإيجابية تجاه العالم الإسلامي، هذا إذا افترضنا أنّ بعض الحكومات الإسلامية لا تمثّل طابوراً خامساً وذلك للهوية الإسلامية والروحية لجميع البلدان الإسلامية.